اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها "دراسة ميدانية على البنوك التجارية"

د. علاء كامل حسن خليفة

مدرس المحاسبة بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
alaa.kamel@sha.edu.eg

المستلخص :

إن تطبيق آليات الحوكمة يُعد عنصراً فاعلاً ومؤثراً في نشاط البنوك التجارية خاصة بعد ما شهده العالم المعاصر من تغيرات ومستجدات متلاحقة في ظل العولمة حيث شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي جعل من تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية ضرورة عملية وعنصراً فاعلاً ومؤثراً في الحد من المخاطر التشغيلية وفقاً لما يشهده العالم المعاصر من تّغيّرات وتحولات ومستجدات متلاحقة في ظل العولمة.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية بهدف الحد من تلك المخاطر، حيث تم التطرق إلي آليات الحوكمة في القطاع المصرفي المصري (التعريف – القواعد – الأهمية – الأهداف – المحددات – الأطراف المعنية) والافصاح عن المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل، وعلاقة الافصاح عن المخاطر المصرفية بجودة التقارير المالية في ظل الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من تلك المخاطر من ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة

بينهما، وتظهر أهمية تطبيق آليات الحوكمة في البنوك في تحقيق الأمان من المخاطر المصرفية ورفع مستوى الأداء للبنوك وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تحقيق الجودة والشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية، مما يزيد إعتماد المستثمرين عليها في إتخاذ القرارات.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدد 120 من المصرفيين العاملين في مجال الائتمان المصرفي بثلاث بنوك تجارية وطنية وهي : (البنك الاهلى المصري – بنك مصر – بنك القاهرة).

وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل كبير في الافصاح عن المخاطر المصرفية وتحقيق جودة في التقارير المالية مع توفير الملائمة والموثوقية للمعلومات المالية الواردة بها التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف ومن أهم التوصيات العمل على نشر مفهوم الحوكمة المصرفية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة وتشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك تكون تحت اشراف البنك المركزي وعقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة للعاملين في مجال الائتمان المصرفي والعمل على متابعة وتحديث وتطوير التطبيقات السليمة لآليات الحوكمة المصرفية.

* **<u>الكلمات المفتاحية</u>** :-

حوكمة القطاع المصرفي ، آليات الحوكمة ، الافصاح عن المخاطر المصرفية ، جودة التقارير المالية ، الحد من المخاطر المصرفية.

The Effect of Implementing Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Disclosure of Banking Risks

"A Field Study on Commercial Banks"

Dr. Alaa Kamel KHalefa

Abstract

The application of governance mechanisms is an effective and influential element in the activity of commercial banks, especially the present world has witnessed successive changes and developments in the light of globalization, as the banking sector has witnessed many developments during the last decade of the twentieth century, represented in the huge technological advances in the banking industry, and the development of financial instruments and the openness of financial markets to each other in different countries in an unprecedented manner, which made the application of the rules of banking governance is a practical necessity and an effective element in reducing operational risks in accordance with the changes and transformation of the present world Successive developments in the context of globalization.

The study has analyzed and discussed the impact of the application of governance mechanisms on the quality of financial reports and disclosure of bank risks in order to reduce those risks, as it has discussed the governance mechanisms in the Egyptian banking sector (definition - rules - importance - objectives - determinants - stakeholders) and disclosure of banking risks in accordance with the decisions of the Basel Committee, and the relationship between the disclosure of banking risks with the quality of financial reports under banking governance and its role in reducing those risks to clarify the aspects of the interrelationship between them. It shows the importance of applying the governance mechanisms in banks in achieving safety from risks Banking, raising the level of performance of banks, attracting foreign investments, encouraging local capital to invest in national projects and ensuring the achievement of quality, transparency, accuracy and clarity in financial reports, thus increasing the reliance of investors on them to make decisions.

The researcher has used the descriptive analytical approach in conducting the study by collecting data through a questionnaire prepared specifically for this purpose, and was distributed to the study population of 120 bankers working in the field of bank credit in three national commercial banks, namely: (National Bank of Egypt - Banque Misr- Cairo Bank).

The statistical analysis program (SPSS) has been used to analyze the data and test the hypotheses. The study has reached a set of results. The most important of one of them is that the application of the rules of governance has contributed significantly to the disclosure of banking risks and has achieved the quality in financial reports as well as providing the appropriate and reliable financial information contained therein that helps to make comprehensive decisions from all parties. The most important recommendations are to spread the concept of banking governance to all concerned parties, to form specialized committees for governance in banks under the supervision of the Central Bank, to hold the necessary training courses for workers in the field of bank credit, and to follow up, update and develop the proper application of banking governance mechanisms.

Key words: *Banking Sector Governance, Governance Mechanisms, Banking Risk Disclosure, Quality of Financial Reporting, Banking Risk Reduction.*

القسم الأول : الاطار العام للدراسة

- أولاً : مقدمة ومشكلة الدراسة:-

يعتبر النشاط المصرفي من أكثر الأنشطة تعرُضاً للمخاطر حيث تنوعت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تحديات العولمة ومستجدات العمل المصرفي وتعرض الاقتصاد العالمي في الأونة الأخير للعديد من الأزمات المالية وكان من نتيجتها أن قامت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية وغيرها بدراسة أسباب ونتائج تلك الأزمات، حيث تبين أن السبب الجوهري وراء حدوثها يكمن في تزايد وتنوع المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي بشكل عام في الوقت الحاضر وعدم القدرة على إدارتها بشكل جيد والحد منها.

ولما كانت الوحدات المصرفية تمارس أنشطتها في بيئة تتسم بارتفاع درجة المخاطر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية لذا ظهرت الحاجة إلى وجود آليات للحوكمة المصرفية تعمل على تحسين جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها حيث أن الافصاح عن المخاطر المصرفية بالقوائم المالية يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة المراكز المالية للبنوك ومدى قدرتها على الاستمرار والمنافسة، ولقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد من أقطاب

الشركات الأمريكية العالمية وصولاً إلى ما تشهده أوروبا من أزمة خانقة هددت اتحادها الاقتصادي والمالي.

ولقد أرجع الخبراء أن أهم أسباب تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها البنوك من ناحية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخر، ومما لاشك فيه أن تزايد سرعة العولمة المالية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية، وهو ما تطلب استحداث طرق جديدة لإدارة المخاطر المصرفية والافصاح عنها ووضع القوانين الجديدة، ونظم الإشراف للمحافظة على سلامة النظام المصرفي، وهذا ما أدى إلى زيادة تركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك، لقياس المخاطر والسيطرة عليها للمحافظة على استقرار البنوك ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

يسعى البحث للاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:-

* كيف يمكن لآليات الحوكمة المصرفية أن تؤثر على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية بهدف الحد منها؟ .

وحتى يمكن فهم هذه الإشكالية والإجابة عليها قمنا بتقسيمها الى عده أسئلة الفرعية كالآتي:-

- ما المقصود بآليات الحوكمة المصرفية وأهميتها؟

- ما هي العلاقة التي تربط بين تطبيق آليات الحوكمة المصرفية وجودة التقارير المالية؟

- كيف يساهم تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية في زيادة درجة الافصاح عن المخاطر المصرفية؟

– كيف يؤدي تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى تقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها في البنوك التجارية؟

- ثانياً : الدراسات السابقة :-

* دراسة [1] سليم بن رحمون – سميحة بوحفص 2018 : " التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية "

تهدف الدراسة إلى : التعرف على دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية واستعرض الباحثان مراحل وأساليب إدارة المخاطر من خلال أربع مراحل هي تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر وقياس درجة الخطر وتحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها وإدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر وتناولت الدراسة اجراءات تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف والعناصر الأساسية للحوكمة في إدارة المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى: أن من أهم مسببات المخاطر المصرفية ضعف امكانيات المسئولين في تحديد منح القروض

وأن هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية والالكترونية ويكمن دور إدارة المخاطر في التقليل من العمليات والانشطة غير المدروسة وتوقع المخاطر المحتملة وتحدد الحوكمة توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في المصرف.

* دراسة نوي فطيمة الزهرة2017 2"أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية " قامت الباحثة في الدراسة بوضع مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى الوصول إليها وهي :–

---

[1]) **سليم بن رحمون – سميحة بوحفص 2018 : " التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية "** - مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وادارة الأعمال – جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر – العدد 6 – مارس 2018 – ص ص 97 : 98.

1- التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية والحوكمة المصرفية، مبادئها، أهميتها، المزايا المتحصلة منها.

2- توضيح الاتجاهات الحديثة في تطبيق نظام الحوكمة المؤسسية وخصوصا فيما يتعلق بالمعايير الدولي.

3- التعرف على حقيقة الأوضاع التي مر بها النظام المصرفي الجزائري والجهود المبذولة في إصلاح وتحرير هذا القطاع لتكييفه مع المتغيرات المالية العالمية.

4- تحديد وقياس أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

5 – الوصول إلى المعايير والآليات التي يجب تطبيقها في البنوك الجزائرية لإقامة نظام الحوكم المؤسسية للرفع من فعاليتها، وللمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من أساليب ناجحة للخروج من الأزمات والتقليل من الأضرار الناتجة عنها.

وتوصلت الدراسة إلى : أن مبادئ الحوكمة المؤسسية تتركز بشكل عام على إيجاد حل للمشكلات التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، والتفويض والوكالة في الإدارة، وكذا المشاكل التي قد تظهر بين أطراف أو أصحاب المصلحة في المؤسسة، ويخضع هؤلاء جميعا في علاقاتهم لقواعد الحوكمة المؤسسية، يمكن القول أنه لكي تتمكن المؤسسات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم الحوكمة ويجب أن تتوافر مجموعة من الأسس أو الآليات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية، التي يتم تقسيمها إلى آليات داخلية وأخرى خارجية.

---

[2]) **نوى فطيمة الزهرة 2017**: **" أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية"** رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2017.

* دراسة : [3] (Hamid Salman, Bilal Aziz, Hasan Nazir,2016)

" Financial Credit Risks and Earning Efficiency; Empirical evidence from banking sector Pakistan".

تهدف الدراسة إلى : تحديد التأثير الطويل والقصير الأجل من مخاطر الائتمان المالي ومؤشرات الرقابة المالية على كفاءة كسب أرباح بنك تجاري في باكستان عن طريق استخدام تكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى : أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى تهديد خطر التأكل المالي والحاجة لبناء إدارة مختصة في السيطرة على المخاطر التي يمكن أن تحسن القدرة على كسب القطاع المالي بكفاءة عن طريق الحد من خطر التأكل المالي، وهذه النتائج التجريبية جذابة بصورة رئيسية إلى الادارة العليا في المؤسسات المالية وصانعي السياسة المالية للدولة لأنها توفر المساعدة لهم في بناء سياسات سليمة فيما يتعلق بإدارة مراقبة الائتمان لدعم التنمية الاقتصادية للبنوك المالية من خلال تحسين مستواها من جاذبية.

* دراسة [4] : (الامام أحمد، فتح الرحمن الحسن، 2015) : " تطبيق معيار العرض والافصاح للبنوك الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية – بالتطبيق على عينة من البنوك الاسلامية "

Financial Credit Risks and Earning Efficienc: 3) Hamid Salman, Bilal Aziz, Hasan Nazir,2016

; Empirical evidence from banking sector Pakistan" International Journal of Research in finance and Marketing, Vol.6, Issue 6, PP 209-219.

[4]) الامام أحمد، فتح الرحمن الحسن، 2015 : " تطبيق معيار العرض والافصاح للبنوك الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية – بالتطبيق على عينة من البنوك الاسلامية " – مجلة العلوم الاقتصادية – عمادة البحث العلمي - العدد16 – جزء 2 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – 2015 – ص ص 78 : 94.

تهدف الدراسة إلى : اختبار وتوضيح أثر معيار العرض والافصاح العام على شمولية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في البنوك الاسلامية وما الأثر الذي يتركه معيار العرض والافصاح للبنوك على مصداقية وعدالة القوائم المالية للبنوك الاسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى : أن معيار العرض والافصاح العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي إلى شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ودقة وشمولية الافصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للبنوك. كما أوصت بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للبنوك ومراعاة دقة وشمولية الافصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للبنوك.

* دراسة [5] (Nermine S.M. Hassan,2014) Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk isclosure Quality "

تهدف الدراسة إلى : تطوير إطار لتقييم جودة الافصاح عن المخاطر وتبحث محددات الممارسات في جودة

الافصاح عن المخاطر وإسهامه من خلال محاولة وضع إطار لتحليل نوعية ممارسات الافصاح عن المخاطر حيث تعتبر الدراسة الأولى في مصر، ويستند هذا الاطار على أربعة معايير هي : الصلة والقابلية للفهم والمقارنة وقابلية الاثبات باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى : أن هناك تحسناً في جميع معايير جودة الافصاح عن المخاطر والمعلومات عن المخاطر ذات الصلة ومفهومها إلى حد ما وكشفت نتائج

5) Nermine S.M. Hassan,2014 " Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality" International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9 (1); August 2014

التحليل الاحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية هي من محددات نوعية الافصاح عن المخاطر.

* دراسة [6] (Jonas Oliveira, Lu´ cia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011) "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study".

تهدف الدراسة إلى : تقييم ممارسات الافصاح عن المخاطر في 190 مؤسسة ائتمان برتغالية واستندت الدراسة إلى تحليل مضمون التقارير السنوية الفردية لعام 2006 حيث وجدت أن الافصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة بسبب اختلاف فرق الاستحقاق في وقت تقرير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة.

وتوصلت الدراسة إلى : مدى صلاحية ممارسات الافصاح المتعلق بالمخاطر في عام 2007 في معايير التقارير المالية الدولية واتفاقية بازل الثانية لمعالجة كل أوجه القصور التي تم تحديدها وتناولت الدراسة الجوانب والمجالات التي تحتاج إى مزيد من الاصلاح وأوصت السلطات البرتغالية ضرورة تبني آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال مع الحد الأدنى من متطلبات الافصاح عن المخاطر الإلزامية.

* دراسة وفاء 2008 [7] : " القياس والافصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل "

استهدفت الدراسة : تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدني لرأس المال بالبنوك التجارية وذلك كما ورد

6) Jonas Oliveira, Lu´ cia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011 : "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study"

[7]) **وفاء، محمد عبدالصمد2008 : " القياس والافصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل (بين النظرية والتطبيق)**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد32 ، العدد الأول ، 2008.

باتفاقية بازل وتحديد متطلبات الافصاح عن المخاطر في البنوك التجارية كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والمحلية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (19) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) اللذان يختصان بالافصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهه على أن يتضمنا إطاراً للافصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

* دراسة أبو زر 2006[8] " استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ".

استهدفت هذه الدراسة : تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي

الأردني من خلال الإبلاغ المالي، و لتحقيق ذلك قامت الباحثة بوضع خطة تم تقسيمها إلى ستة فصول عرضت في الفصل الأول منها، المدخل إلى الدراسة و الدراسات السابقة، بينما عرضت في الفصل الثاني، طبيعة الحاكمية المؤسسية، و أما الفصل الثالث، فقد تناولت تقييم التشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة في ضوء قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization For Economic Co-Operation And Development) (OECD) للحاكمية المؤسسية، و في الفصل الرابع قامت الباحثة بتحليل للعوامل المهنية المؤثرة في الحاكمية المؤسسية، وفي الفصل الخامس قامت ببيان دور الإفصاح المحاسبي في تحسين الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، و أما الفصل السادس فقد قامت بعمل دراسة

[8]) **أبو زر عفاف اسحق محمد 2016: " استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني** ، رسالة دكتوراة ، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية ، قسم المحاسبة ، الاردن ، 2016.

ميدانيـة شـملت المكلفـين بالحاكميـة المؤسسـية والإدارة، لقيـاس إدراكهـم للمتطلبـات القانونية و المهنية و الأخلاقية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام 1999 .

* دراسة فروم 2006 [9] : " أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة "

تهدف الدراسة إلى : إيجاد العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة وقدرتها التنافسية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت محاور الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ارتباط بين أبعاد مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وادارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة بين بعد أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات محل الدراسة . ومن أهم توصيات الدراسة : تشجيع المؤسسات على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات، وحثها على إصدار دليل بالمبادئ الأساسية التي تحكم هذا النظام، وتفعيل دور مجلس الإدارة أكثر في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال إنشاء أقسام خاصة بلجان مجلس الإدارة الثلاثة، التدقيق الداخلي، والمكافآت، والحوكمة وتفعيل دورها.

ومن خلال ما تم عرضه في الدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي :-

---

9) فروم، محمد الصالح 2016:" ، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من – المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة " المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلّد 12 ، العدد 3 ، 2016 ، ص ص 667 – 690.

1- وجود قصور في العديد من جوانب الافصاح عن المخاطر المصرفية بالقوائم المالية الخاصة بالبنوك المصرية نتيجة عدم الالتزام بالقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

2- هناك قصور في أساليب التحوط من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك المصرية بسبب تأثرها بالمتغيرات الدولية والمحلية المتزايدة في الآونة الأخيرة.

3- لا توجد قواعد دولية موحدة متفق عليها لتنظيم عملية الافصاح عن المخاطر المصرفية.

4- تزايد وتنوع المخاطر المصرفية بحيث لا يوجد اتفاق حول تحديد أنواعها الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير معايير المحاسبة المصرية لتشمل معياراً مستقلاً عن المخاطر المصرفية في البنوك وطرق الحد منها.

5- يوجد قصور في التعليمات والقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري بشأن الافصاح عن المخاطر المصرفية الأمر الذي أثر سلباً على جودة التقارير المالية لهذه البنوك.

6- هناك تفوت في درجة التزام البنوك المصرية بمتطلبات الافصاح الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري ومعايير المحاسبة المصرية وأن الافصاح عن المخاطر المصرفية بالبنوك يحتاج للتطوير.

7- هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

- ثالثاً : أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى : ابراز الدور الهام لتطبيق آليات الحوكمة في النظام المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية والتقليل من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وبالتالي استقرارها وتهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك بتطبيق آليات الحوكمة للحد من المخاطر المصرفية وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

- التعرف على الجوانب الفكرية والنظرية لآليات الحوكمة المصرفية.
- التعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية.
- ابراز انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الافصاح عن المخاطر المصرفية وجودة التقارير المالية.
- التعرف على كيفية تحسين جودة التقارير المالية من خلال تطبيق آليات الحوكمة للوصول إلى المستوى المطلوب من الافصاح عن المخاطر المصرفية الواجبة النشر في التقارير المالية وفقاً للنظام المحاسبي المستمد من المعايير الدولية.

- رابعاً : أهمية الدراسة:-

استحوذت قضية الحوكمة على اهتمام كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي مازال لم يلق القدر الكافي من الاهتمام خاصة في ظل تزايد وتنوع المخاطر المصرفية.

وانطلاقا من أهمية القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي ودوره في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية لإدارة المخاطر والسيطرة عليها وتنمية وتطوير الوسائل الضرورية للحد منها وأيضا لتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية في التقارير المالية وأيضاً لتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية خاصة وأن تطبيق

قواعد الحوكمة في البنوك التجارية المصرية يرقى بها الى درجة عالية من المنافسة العالمية.

- خامساً : فروض الدراسة :-

بهدف تسهيل الإجابة على تساؤلات البحث تم طرح الفروض التالية التي سيتم اختبار صحتها من عدمه في البحث

1- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

- سادساً : أسلوب الدراسة:-

اعتمدت الدراسة على أسلوبي الدراسة النظرية والميدانية وذلك على النحو التالي:-

- الدراسة النظرية : باستخدام المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات النظرية والكتابات العلمية والدوريات المكتبية التي تناولت الفكر المحاسبي في مجال تطبيق آليات الحوكمة، ومن خلال القراءة والإطلاع علي الأبحاث والدراسات السابقة والدوريات العلمية والبحث علي شبكة الانترنت في موضوع البحث.
- الدراسة الميدانية : شملت عينة مختارة من بعض البنوك التجارية الوطنية العاملة في مصر وهي

(البنك الاهلى المصري – بنك مصر – بنك القاهرة)، وتم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض تم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عددهم 120 من المصرفيين العاملين في مجال الائتمان المصرفي بالبنوك

السابق الاشارة إليها بواقع أربعين مصرفي لكل بنك لثلاث فئات وظيفية هي (مسئولي الالتزام – موظفي الائتمان– المراجعين الداخليين) للتعرف على أثر تطبيق آليات الحوكمة في تلك البنوك على جودة التقارير المالية ودرجة الافصاح عن المخاطر المصرفية لتقليلها أو الحد منها، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

- سابعاً : حدود الدراسة:-

للدارسة حدود مكانية وحدود زمانية، الحدود المكانية فكانت في البنوك التجارية الوطنية الثلاث العاملة في مصر وهي (البنك الاهلى المصري – بنك مصر – بنك القاهرة)، أما الحدود الزمانية فقد استغرق جمع البيانات أربعة أشهر خلال الفترة من شهر أبريل حتى شهر يوليو 2019.

- ثامناً : هيكل الدارسة:-

لانجاز البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع واشكاليته، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي استعرض الباحث في الجزء السابق القسم الأول الإطار العام للبحث وفيما يلي عرض لباقي أقسام الدراسة وذلك على النحو التالي:

القسم الثاني : الاطار النظري للحوكمة في البنوك التجارية.
القسم الثالث : مدى تأثير آليات الحوكمة على الافصاح عن المخاطر المصرفية وجودة التقارير المالية
القسم الرابع : دور تطبيق آليات الحوكمة في تقليل أو الحد من المخاطر المصرفية.

القسم الخامس : الدراسة الميدانية.

القسم السادس: نتائج الدراسة والتوصيات والدراسات المستقبلية.

المراجع

الملاحق

القسم الثاني : الاطار النظري للحوكمة في البنوك التجارية

يعد الجهاز المصرفي من أهم أجزاء الأنظمة المالية لأي دولة لذا فإن استقرار أنظمتها المالية مرتبطة بشكل كبير ووثيق باستقرار أجهزتها المصرفية، ولعل من بين أهم أسباب تدهور الأنظمة المصرفية وعدم استقرارها نجد عولمة الأسواق المالية وظهور العديد من الابتكارات المالية والتي ساهمت في الحد من أداء وفعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي، ومن بين الآليات والوسائل المستخدمة حديثاً من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص نجد الحوكمة أو كما يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة الرشيدة، حيث أدت الأزمات المالية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية وذلك من أجل تفادي الازمات مستقبلاً.

اولاً : ماهية ومفهوم الحوكمة المصرفية:

تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية:

- يمكن تعريفها على أنها[10] (محمد مصطفى سليمان 2008) " مجموعة من الأساليب والاجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لمختلف أنشطة البنك وشئونه ومنها :-

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك. - متابعة سير العمليات اليومية للبنك.
- القيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه.
- التأكد من سير أنشطة البنك تبعاً لما جاء في اللوائح والقوانين.

- كما أن الحوكمة في البنوك تعني [11] (محمد مصطفى سليمان 2009) " مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية ".
- وهناك من يعرفها على أنها[12] (حبار عبد الرازق 2017) "النظام الذي تتمكن بموجبه ادارة البنوك من مراقبتها إبتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين والمؤسسين).
- كما عرفها البنك الدولي[13] : بأنها " مجموعة العلاقات بين أصحاب الأسهم، المديرين وأصحاب المصلحة الآخرين (العملاء، العمال، الموردين، المجتمع

---

[10]) **محمد مصطفى سليمان** : " **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"- الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر- 2008 - ص 288.

[11]) **محمد مصطفى سليمان** : " **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة**" - الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر- 2009 - ص 309.

[12]) **حبار عبد الرازق** : " **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا** "- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا - جامعة الشلف – الجزائر - العدد السابع - 2017 - ص 80.

13) 1 Julian Roche, **Corporate governance in Asia**, Routledgeedition, London, 2015, p 6.

...الخ)، حيث من خلالها يعطى لمجلس الإدارة القدرة على تحقيق قيمة مستدامة عن طريق الموازنة بين مختلف المصالح، حيث تعمل الحوكمة على ضمان بقاء، نمو وتطوير الشركة، وفي الوقت نفسه المساءلة في ممارسة السلطة والسيطرة مع تقديم التحفيزات من أجل تقليل الخلافات بين المصالح الخاصة والاجتماعية ".

وانطلاقاً من التعاريف السابقة للحوكمة المصرفية يمكن وضع تعريف لها بأنها" نظام شامل يتضمن مجموعة

من الاجراءات والآليات والقواعد التي تنظم العلاقة بين إدارة البنك من جهة، وكافة الأطراف المرتبطة ذات المصلحة من جهة أخرى، بغرض ضمان تحقيق أهداف البنك ".

وبناءاً على ما سبق توضيحه، نجد أن مصطلح حوكمة يشير إلى الخصائص التالية[14](طارق عبد العال حماد 2016)

- المسائلة : أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- الانضباط : أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- العدالة : أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- الشفافية : أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- المسئولية : أي وجود مسئولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

ثانياً : الأطراف الأساسية الفاعلة في الحوكمة المصرفية:

[14]) **طارق عبد العال حماد** : **" حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف "** - الدار الجامعية – الإسكندرية - 2016 - ص23.

يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الأطراف الأساسية وهي "الداخلية والخارجية."

1- الأدوار والمسئوليات الخاصة بالأطراف الداخلية (شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي 2017) [15]

أ- حملة الاسم : يلعب حملة الأسهم دوراً هاما في مراقبة أداء البنك بصفة عامة حيث أنهم في إمكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.

ب- مجلس الإدارة : وضع الاستراتيجيات وتوجيهات الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسئولية والتأكد من سلامة موقف البنك.

ج- الإدارة التنفيذية : - لابد أن يكون لديهم الكفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة البنك كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقاً لأخلاقيات المهنة.

د- المراجعين الداخليين : -أصبح للمراجعين دوراً هاماً في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2- الأدوار والمسئوليات الخاصة بالأطراف الخارجية (حبار عبد الرازق 2017)[16]":-

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين الى قسمين رئيسين هما :-

أ- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي : يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني عنصر هام وحيوي داخل البنك، بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي كجهة رقابية تَحول دورها من توجيه الائتمان إلى ضمان سلامة الجهاز المصرفي. من أجل ذلك قامت لجنة بازل للأشراف والرقابة المصرفية من خلال إتفاقياتها بوضع مجموعة من

---

[15]) **شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي**:" **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية** دراسة تطبيقة - منشورة بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد الأول من ديسمبر - 2017 - ص113.

[16]) **حبار عبد الرازق** : **الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي الغربي حالة حول شمال افريقيا** – مرجع سبق ذكره – ص82.

الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، اقراض الأطراف ذات الصلة، الأطراف ذات العلاقة بالبنك (أصحاب المصالح)، تكوين المخصصات، تحصيل المدفوعات المستحقة، الإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، متطلبات السيولة والإحتياطي.

ب– دور العامة (الجمهور) : لهم دور فعال في تطبيق الحوكمة المصرفية ويشمل ما يلي

– المودعين: (محمد حلمي الجيلبني2015) [17]دورهم الأساسي يتمثل الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا اتجاه البنك إلى المجازفه بتحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

– شركات التصنيف والتقييم الائتماني : تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر المعلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم فإن توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق.

– وسائل الإعلام : تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة الفاعلين الآخرين في السوق إضافة الى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك.

– شبكة الأمان وصندوق تأمين الودائع : يعتبر التأمين على الودائع أحد أهم أشكال شبكة الأمان (نظام التأمين الضمني– نظام التأمين الصريح). والشكل التالي يلخص أهم الفاعلون الأساسيون في حوكمة المصارف.

[17]) **محمد حلمي الجيلبني** : **" الحوكمة في الشركات "** - دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى – عمان الاردن - 2015 - ص87.

الشكل رقم (1) أهم الفاعلون الأساسيون في حوكمة البنوك المصدر[18]:(إلهام مقدم وهناء طراد2016)

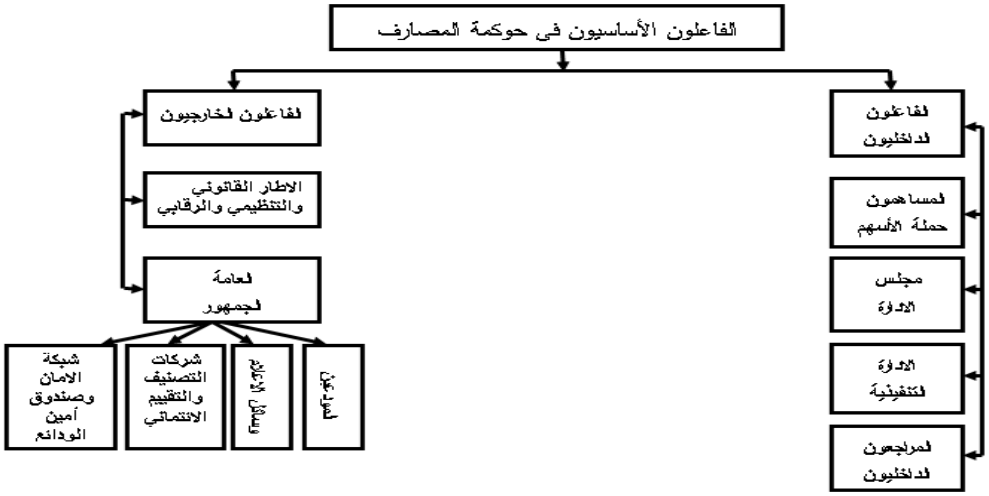

ثالثاً : أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية:-

تطبيق البنوك للحوكمة يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية متعددة أهمها ما يلي[19]: (آمال عياري ، أبو بكر خوالد 2012)

أ- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والتي تواجهها البنوك.

ب- رفع مستوى الأداء للبنوك ومن ثم تحقيق النمو إلاقتصادي وتنمية الدولة.

ج- جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

---

[18]) **إلهام مقدم وهناء طراد : " أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري "** – مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير – كلية العلوم الإقتصادية – جامعة العربي التبسي – تبسه – الجزائر - 2016.

[19]) **أمال عياري ، أبوبكر خوالد،" تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر-** " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري- جامعة محمد خيضر- بسكرة - الجزائر يومي6-7 مايو2012- ص33.

د- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد إعتماد المستثمرين عليها في إتخاذ القرار.

هـ- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار أو كبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية .

و- ضمان وجود هياكل إدارية مخصصة لمحاسبة البنوك أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية محاسبية صحيحة.

رابعاً : علاقة الحوكمة بالأداء المصرفي وأهميتها:-

تختلف علاقة الحوكمة بالأداء المصرفي في الدول المتقدمه عنها في الدول النامية على النحو التالي:-

أ- في الدول المتقدمة[20] (بادف عبد القادر 2017) : يؤدي تطبيق آليات الحوكمة في البنوك إلى تحقيق منافع عديدة حيث تتمثل هذه المنافع فيما يلي:-

- تحقيق بعض الفوائد ذات الارتباط بالأداء المصرفي، ويساعد ذلك في المحافظة على رأس مال البنك، وحماية حقوق المودعين والمساهمين.
- الدور الفعال الذي تلعبه البنوك باعتبارها مركز أساسي لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة.

[20]) **بادف عبد القادر: " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية و المصرفية "** - مذكرة ماجستير - غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - الجزائر – 2017 – ص95.

- تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية يساعد على تحسين أدائها و الرفع من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد والتقليل من مستويات المخاطر المصرفية.
- تكتسب البنوك لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء.
- تطبيق البنوك لمبادئ الحوكمة، يساعدها على تحسين ادارتها وتفادي التعرض للتعثر والإفلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد وأسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لأزمات مصرفية بتبنيها لمعايير الإفصاح والشفافية في تعاملها مع الأطراف المرتبطة.

ب- في الدول النامية[21] (أمال عياري ، أبو بكر خوالد 2012): يعتبر تطبيق الحوكمة في البنوك في الدول النامية مهم جداً وذلك لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- تمتلك البنوك في الأنظمة المالية للدول النامية مكانة مهيمنة إذ تعد المحرك الرئيسي والأكثر أهمية للنمو الاقتصادي.
- رفع مستوى الأداء للبنوك ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
- الأسواق المالية في الدول النامية تتسم بجمود الحركة، لذا فإن البنوك تعد المصدر الرئيسي الذي تلجأ إليه معظم المؤسسات لجلب الأموال اللازمة لنشاطها. والشكل التالي يوضح مدى استفادة البنوك من تطبيق الحوكمة

[21]) **أمال عياري ، أبو بكر خوالد** : " **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر** " مرجع سبق ذكره - ص

الشكل رقم (2) مدى استفادة البنوك من تطبيق آليات الحوكمة

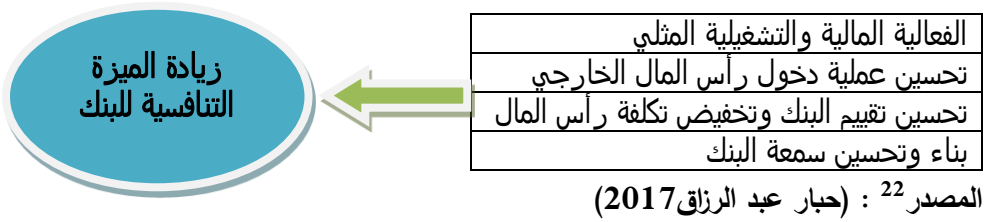

المصدر[22] : (حبار عبد الرزاق2017)

ويرى الباحث : أن اتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك تؤدي الى اتخاذ الإحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، والإفصاح عن المخاطر المصرفية والمعلومات المالية، وقد بدأت حوكمة المصارف بوضع معايير دولية للتحرك في هذا الاتجاه تم بواسطة معايير لجنة بازل التي تعمل على مساعدة البنوك على النمو والتوسع كما قامت مؤسسات التمويل الدولية والحكومات والوكالات المتصلة بمجال البنوك والأعمال بوضع الحوكمة في دائرة الإهتمام وقامت الجمعيات المهنية بوضع مجموعة من معايير المحاسبة الدولية والعمل على تنفيذها.

القسم الثالث : دور الحوكمة المصرفية في الافصاح عن المخاطر وجودة التقارير المالية

في الواقع العملي فإن البنوك عرضه للعديد من المخاطر التي تؤثر سلباً على نتيجة أعمالها الأمر الذي جعل موضوع المخاطر المصرفية من الموضوعات الهامة التي تستحوذ على جل الاهتمام ولاسيما في أعقاب توالي الأزمات المالية والبنكية، وعلى ذلك فإن تفعيل تطبيق آليات الحوكمة في القطاع المصرفي يؤدي إلى الإدارة الجيدة للمخاطر التي يتعرض لها البنك وبالتالي تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وسنحاول

---

[22]) **حبار عبد الرازق : الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي الغربي حالة حول شمال افريقيا** – مرجع سبق ذكره – ص82.

إبراز دور الحوكمة في الافصاح عن المخاطر المصرفية وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

- **اولاً : مفهوم المخاطر المصرفية:-**

في مجال الإدارة المالية تُعرف المخاطر بأنها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية وعلى صعيد الصناعة المصرفية وأدبيات المحاسبة، تُعرف المخاطر بأنها الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال[23] (حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي 2013).

وبصفة عامة يمكن القول أن المخاطر تكمن في عدم التأكد من الحدوث، فهناك مثلا عدم تأكد البنك المقرض من إسترداد القرض وبناء على ذلك يمكن القول بأنها كل عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد ينتج عنها ربح أو خسارة باحتمال معين[24] (أحمد محمد مصبح 2017) .

ثانياً : العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية :-

هناك العديد من العوامل التي تركت آثاراً مهمة في مخاطر الأعمال البنكية نذكر منها[25](شادي صالح البجيرمي 2016)

1- التغيرات التنظيمية والإشرافية:- قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من

---

[23] **حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي** : " **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة" -** دار إليازوري للنشر والتوزيع - عمان – الأردن - 2013– ص161.

[24] **أحمد محمد مصبح** : " **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل" -** رسالة ماجستير - تخصص المحاسبة والتمويل - الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين – 2017 - ص 17.

[25] **شادي صالح البجيرمي** :" **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر" -** مذكرة ماجستير في المحاسبة- جامعة دمشق- 2016 ، ص ص: 21-22.

مخاطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفاً من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثار إيجابية على المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به إتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها، والاشراف عليها.

2- عدم استقرار العوامل الخارجية:- أدى عدم إستقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقاً مثل المخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

3- المنافسة :- تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلباً خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر، ومثال ذلك مخاطر الائتمان.

4- التطورات التكنولوجيه :- تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة زيادة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها، وادارتها بطريقة أفضل ولكن نجم عن ذلك أيضا أثاراً سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

ثالثاً : الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل (2) و(3):-

في ظل نظام الافصاح يتعين على البنوك إعداد تقارير مفصلة عن القروض وكافة المعلومات المتعلقة بها ويفترض أن جمع المعلومات الشاملة وإعداد التقارير المطلوبة سوف يؤدي إلى قدر أكبر من المعلومات الواردة والمتاحة للبنوك عند اتخاذ القرارات الائتمانية وهذا بدوره سوف يساعد المستثمرين على التقييم الأدق لمخاطر محافظ القروض وتسمح لهم المقارنة بين معايير الائتمان وأداء القروض عبر البنوك حيث أن

الافصاحات المحددة لكل بنك تختلف من حيث النطاقة والمحتوى وفقاً لمستوى ونوع الأنشطة[26] " "Regina & Maria & Aytekin, 2016"

1- الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل (2):-

تطلبت مقررات بازل(2) ضرورة الافصاح عن المخاطر المصرفية ويكون الافصاح كالتالي :[27](هشام عواد،2012)

أ- إفصاح نوعي : يتم الافصاح عن كيف يتم تحديد إنتهاء مواعيد السداد وكيف يتم تحديد القروض الضعيفة ،

ووصف للأساليب المتبعة لمسموحات قروض بعينها ومسموحات المخاطر الائتمانية عموماً، ووصف للطرق الاحصائية، وأخيراً سياسة البنك لإدارة المخاطر الائتمانية.

ب- إفصاح كمي : يتم الافصاح عن القيمة المعرضة لمخاطر الفشل في السداد وفقاً للتوزيع الجغرافي أو للصناعة أو وفقاً لفترات الاستحقاق .

2- الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل (3) :-

أوضحت الدعامة الثالثة لمقررات بازل (3) أن إنضباط السوق يتحقق من خلال الافصاح عن عمليات تقييم مخاطر البنك وكفاية رأس ماله، وقد أوضحت لجنة بازل أن الاهتمام بإفصاح البنوك يرجع إلى القوى القانونية للمشرفين على البنوك وخطورة النقص في الافصاح المحاسبي. ولقد أكدت اللجنة على ضرورة أن تشرح البنوك أوجه

---

[27]) **Regina & Maria & Aytekin, 2016 : " Enhancing Loan Quality Through Transparency : Evidence from the European Central Bank Loan Level Reporting Initiative " -University of Southern California, May2016**

[27]) **هشام حسن عواد المليجي ، عماد سعد محمد الصياد**: " مدى كفاية الافصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية لمقررات بازل" - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس – العدد4 – المجلد3 – أكتوبر2012 – ص110.

الخـلاف بـين الافصـاح المحاسـبي والافصـاح وفقـاً لمتطلبـات الجهـات الاشـرافية وأوضحت اللجنة كذلك أن البيانات المنشورة كتقارير إضافية تخضع لمراجعة المراجع الخارجي، وأن الادارة تكون مسئولة عن دقة البيانات المنشورة على شبكة الانترنت، ما لم ينص على خلاف ذلك وفقاً للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، وقد حددت اللجنة عدة معايير للقائمين على إدارة البنك لتحديد ما يمكن الافصاح عنه من بيانات على النحو التالي :-

- الأهمية النسبية : حيث يقرر البنك أي المعلومات تكون هامة عند اتخاذ المستخدمين لقراراتهم.
- المعلومات السرية والملكية : في حالات استثنائية يكون الافصاح عن بنود معينة تمس ملكية البنك مثل (البرمجيات المستخدمة) وهنا يتم الافصاح بشكل عام.
- الدورية : بحيث يكون الافصاح نصف سنوي فيما عدا الافصاح النوعي الذي يوفر ملخصاً عن أهداف وسياسات المخاطر والتعريفات ينشر في التقرير السنوي.

ويرى الباحث : أن مقررات اتفاقية بازل (2) و (3) لم تختلف عما ورد بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية في طريقة العرض والافصاح في القوائم المالية للبنوك ولكن طالبت مقررات بازل البنوك أن تفصح عن الشريحة الأولى لرأس المال ومجموع نسب كفاية رأس المال ومكوناتها على أساس ربع سنوي. وإذا كان الافصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية عُرضة للتغيير السريع فيجب أن يفصح عنها البنك على أساس ربع سنوي، ولأن مقررات بازل (3) أكدت على ضرورة استخدام أسلوب القيمة السوقية فقط لقياس وتقييم الأصول المالية للبنك وقدمت مقاييس موضوعية لقياس تلك الأصول وقد حظيت بقبول على مستوى البنوك والسلطات الرقابية والاشراغية ومؤسسات التصنيف الدولي.

رابعاً : أنواع المخاطر المصرفية :-

تختلف الأدبيات المصرفية في تصنيفها لأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك باختلاف وجهات نظر الباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطرة، حيث إتبع كل منهم تقسيماً معيناً لها . إلا أننا سوف نحاول جمع تلك المخاطر وتقسيمها من خلال مجموعتين وهما :المخاطر المالية ، والمخاطر غير المالية.

أ- المخاطر المالية:- هي المخاطر التي تمس بصفة مباشرة الوضع المالي للبنك، لذا فهي تتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل الادارة ومن أهم أنواعها ما يلي:-

1- خطر الائتمان:- هناك من يسميه خطر القرض، أو خطر المتعاقد معه أو خطر العميل، وهو خطر يحدث نتيجة تخلف العميل عن السداد أي عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده[28] (رزيق كمال ، كورتل فريد 2017) وذلك خلال الآجال المحددة للسداد ويتسبب العجز عن السداد في خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وهو خطر قائم مهما كانت قيمة الدين أو صفة المتعاقد معه [29] (زبير عياش2016)

2- خطر عدم السيولة:- يعرف على أنه أزمة السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب الكلية أي إحتمال عدم قدرة على الوفاء بالتزاماته المالية الجارية

---

[28]) **رزيق كمال، كورتل فريد** : " **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية- حالة البنوك الجزائرية** " - مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي حول":إدارة إلمخاطر وإقتصاد إلمعرفة - إلأردن - يومي 16 ، 17 (2017) – ص3.

[29]) **زبير عياش** : "**تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة ولاية أم البواقي**"- رسالة دكتوراة غير منشورة - جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - الجزائر – 2016 - ص84.

(الدائمة)عند إستحقاقها، بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها.

3- خطر عدم الملاءة:- تُعرف الملاءة المالية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق الموجب بين قيمة إستعمالاته وإلتزاماته. أما خطر عدم ملاءة البنك فهو "تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجزاً في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع[30] (زبير عياش2016).

4- خطر معدل الفائدة:- خطر سعر الفائدة هو الخطر الناتج عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق، التي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته[31] (حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي 2013) ويُعد هذا الخطر ثاني أهم نوع من المخاطر بعد خطر القرض ويحدث نتيجة الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة والتي تنقص من هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة).

5- خطر الصرف :- يُعرف على أنه ذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مُقيمة بتلك العملة، أي أنه الخطر الناتج عن التعامل بعملات أجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة عن أسباب تقلبات الأسعار.

---

[30]) **زبير عياش** : **"تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة ولاية أم البواقي"** - مرجع سبق ذكرة - ص86

[31]) **حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي** : **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"** – مرجع سبق ذكره – ص187.

6- خطر السوق:- أسفر إنخراط البنوك وبخاصة الكبرى في أنشطة التداول إلى تعرضها إلى خطر السوق، الذي يقصد به الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي(أسعار الأصول ومعدلات الفائدة) [32] (حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي 2013) كما يتمثل خطر السوق في الانحرافات غير الملائمة للقيم السوقية، المتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف أو قيم مختلف الأصول، بمعنى أنه أوسع من خطر الصرف وخطر معدل الفائدة.

ب- المخاطر غير المالية:-

ينظر إلى المخاطر غير المالية على أنها مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات البنكية، وهي لا تقل أهمية عن المخاطر المالية، كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك بصفة غير مباشرة .وعموما يمكن تقسيمها إلى:-

1- المخاطر العملية:- تشمل المخاطر العملية ذلك النوع من المخاطر المتولدة عن ضعف في الرقابة الداخلية للبنك، أو ضغف في كفاءة العاملين والأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، والتي تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة كما يمكن تعريفها على أنها :مجموعة المخاطر التي بطبيعتها تعرقل وتعيق حسن سير العمل في المنشأة بصفة تمس بأهدافها، ويترتب عنها أضرار يمكنها أن تؤثر في مردوديتها أو صورتها أو سمعتها.

[32]) المرجع السابق ص181.

2- المخاطر الاستراتيجية:- المخاطر الإسترتيجية هي مخاطر حالية أو مستقبلية يكون لها تأثير على إيراد البنك نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات، وعدم التجاوب مع متغيرات القطاع المصرفي فهي مخاطر مرتبطة بالقرارات المتخذة من طرف مسئولي البنك في مجال السياسة التجارية وهي صعبة التحديد[33] (Eric Lamarque 2003) وتعتبر من أهم المخاطر التي تهدد البنوك والمؤسسات المالية، إذ تتسبب في إختلال وضعيتها المالية وقد تصل إلى حد الإفلاس مما يستدعي ضرورة الاحتياط منها[34] (زبير عياش 2016).

خامساً : مفهوم الجودة في التقارير المالية:

تعددت مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين فقد عرفها الاتحاد الدولي للمحللين الماليين على أنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها (سامي، مجدي محمد 2009)[35] . إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن الجودة في التقارير المالية ترتبط بشكل رئيسي بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير؛ أما بالنسبة لطبيعة المعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير

---

34) Eric Lamarque, "Gestion bancaire", node&pearson, collection dirigée par Jérom caby, éducation France,2003, P :67.

[34]) **زبير عياش** : **"تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة ولاية أم البواقي"** - مرجع سبق ذكرة – ص90

[35]) **سامي، مجدي محمد:" دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"** - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية – العدد رقم (2) – المجلد 46 – يوليو 2009 – ص22.

المالية، فقد تكون معلومات مالية وغير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية[36](حمادة، رشا 2017)

ويرى الباحث : أن جودة التقارير المالية تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعه للمستخدمين، وتعتبر الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية التي تعكس طبيعة المنظمة، مما يُمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات حيث تعلي جودة التقارير دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات بين البنك والمستثمرين وبالتالي تحسين أداء رأس المال.

سادساً : تأثير الافصاح عن المخاطر المصرفية على جودة التقارير المالية :-

يلعب الافصاح في التقارير المالية دوراً هاماً في الحد من تباين المعلومات بين البنك ومستثمريه وفي تحسين أداء أسواق رأس المال، وإن جودة التقارير المالية تؤثر في الحد من تباين المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، حيث أن المقرضين يعتمدوا بشكل متزايد على التقارير المالية في قرار الائتمان[37](Karthik Balakrishnan2017) والمهمة الأولى للتقارير المالية هي إمداد الأطراف أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية المناسبة في الوقت المناسب وبالطريقة الأكثر عدالة ومع ذلك يستطيع مُعد هذه التقارير استخدام ما يتوافر لديه من خبرات ومهارات محاسبية في خداع مستخدمي القوائم المالية باستخدام آليات الأرباح وبخاصة في مجال الصناعة البنكية وأثبتت الممارسات العلمية أن إدارة البنوك بشكل عام لا تجد أفضل من المخاطر الائتمانية في إدارة أرباحها وتستطيع الادارة من استخدام تقديرات

---

[36]) **حمادة ، رشا : " قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)"** - المجلة الأردنية في إدارة الأعمال - المجلد10 – العدد(4) -2017 – ص674.

[38]) **Karthik Balakrishnan : " Post Loss/Profit Announcement Drift** " Journal of ccounting Economics (JAE) , Vol.50 , No.1 , 2017.

متفائلة لدى تصنيف الديون والتسهيلات الائتمانية الممنوحة بما يتيح المجال لتخفيض المخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك فيها وبالتالي تضخيم الأرباح والتلاعب في توقيت إثبات الارباح المتعلقة ببيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة مما يؤدي إلى التأثير في أرقام الأرباح (ممدوح الرشيدي، 2012)[38] من خلال ما يلي :

* التلاعب في قيمة التقديرات المالية التي تعتمد عليها المحاسبة على أساس الاستحقاق وتكوين بعض الاحتياطيات والمخصصات بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية التي تسمح بها المعايير المحاسبية، والتي يترتب عليها ما يعرف بالمغالاة في تكوين الاحتياطيات والتي تستخدم لاحقاً لتعزيز الايرادات حسب الحاجة.

* التلاعب في تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية حيث يمكن أن تلجأ الادارة إلى التركيز على بنود المجموعة الأولى من تلك القائمة والتي ترتبط بأنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بانشطة التشغيل والعكس بالعكس، والذي لن يؤثر في النهاية على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية مستهدفة في ذلك توليد انطباع غير حقيقي عن مقدرة المنشأة على الكسب.

سابعاً : علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية :

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه فتطبيق هذه المبادئ يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الافصاح عن المخاطر المصرفية مما يؤكد على أن الافصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الأخر ويتأثر به، فإذا كان الافصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الاجراءات الحاكمة للبنوك يجب أن

---

[38]) **ممدوح صادق محمد الرشيدي** : " **دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية** " مجلة البحوث التجارية المعاصرة – كلية التجارة – جامعة سوهاج – مجلد26 – عدد2 – 2012 - ص ص 31 : 32 .

يتم الافصاح عنه بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات بإعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد تلك القرارات39 (قرواني، أسامة2015)

ثامناً : إنعكاسات الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية:-

إن وجود نظام إفصاح قوى للمعلومات المحاسبية الجيدة يعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكيد على سلوك البنوك في حماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الافصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في السوق المصرفية، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الاخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق المصرفي[40](عبدالرازق حسن 2015)، وإذا كان السوق

---

[39] **قرواني ، أسامة** : **" أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبي "** رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح الجزائر – 2015 – ص90.

[40] **عبد الرزاق حسن الشيخ : " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سعر السهم "** - رسالة ماجيستير - الجامعة الإسلامية – غزة 2015 – ص47.

المالي يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية فإن الافصاح يُعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للبنوك ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تُقرها الجهات المسئولة[41] (أسماء رزق 2014).

القسم الرابع : دور آليات الحوكمة في تقليل
أو الحد من المخاطر المصرفية

تستخدم البنوك مجموعة متنوعه من التقنيات للحد من أثار المخاطر المصرفية بما يضمن استقرار وسلامة البنك حيث يتم استخدام الضمانات المقدمة من العملاء مقابل التسهيلات الائتمانية للتخفيف من حدة المخاطر الناتجة عن الديون المتعثرة بحيث يتم فرض حد أدنى لنسب تغطية الضمانات المقبولة لضمان الاسترداد في حالة التعثر. ومن أهم أهداف البنك الرئيسية تعظيم الأرباح على المدى الطويل الأمر الذي يتطلب البحث عن وسائل وأساليب للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق تلك الأرباح.

وسوف نتطرق إلى مسئولية مجلس الادارة والادارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر في المحاور التالية[42] (فاتح دبلة، محمد جلاب 2016) :

1- <u>مسئولية مجلس الإدارة المتعلقة بالحد من المخاطر المصرفية</u>:-

تتمثل مسئوليات مجلس الإدارة المتعلقة بالحد من المخاطر المصرفية فيما يتعلق يلي :-

---

[41]) **أسماء رزق دسوقي : " الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية "** - رسالة ماجيستير غير منشورة- كلية التجارة – جامعة القاهرة - 2014– ص92.

[42]) **فاتح دبلة، محمد جلاب** : " **الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر"** - مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال –
جامعة محمد خيضر بسكرة - العدد الإفتتاحي – 2016 – ص ص 210-212.

- صياغة استراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر.
- تصميم أو الموافقة على هياكل تتضمن تفويضاً واضحاً للسلطات والمسئوليات عند كل مستوى.
- مراجعة وإقرار سياسات تحدد كمياً وبوضوح المخاطر المقبولة وتحدد كم وجودة أو نوعية رأس المال المطلوب للتشغيل الآمن للبنك.
- ضمان إتخاذ الإدارة العليا بفعالية الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر البنك المالية والتشغيلية وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.
- إنشاء لجنة خاصة بإدارة المخاطر وتتكون فقط من الأعضاء غير التنفيذيين.

2- <u>مسئولية الإدارة العليا في الحد أو تقليل المخاطر المصرفية</u>:-

يمكن تحديد أهم مسئوليات الإدارة العليا المتعلقة بإدارة المخاطر فيما يلي[43] (أحمد حسن عامر2016) :-

- التوصية بخطط استراتيجية وسياسات إدارة المخاطر لعرضها للموافقة عليها.
- تنفيذ الخطط والسياسات الاستراتيجية بعد موافقة المجلس عليها.
- ضمان إعداد أدلة تحتوي على السياسات والمعايير الخاصة بوظائف البنك الرئيسية ومخاطره.
- وضع وتنفيذ نظام للتقارير الإدارية يعكس بدرجة كافية مخاطر الأعمال.
- ضمان قيام المراجعين الداخليين بمراجعة وتقييم كفاية الضوابط الرقابية والقيد بالحدود والاجراءات.

[43]) **أحمد حسن عامر** : " **القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك**" - مجلة اكاديمية السادات للعلوم الادارية - العدد الرابع – 2016 – ص ص 119 – 121.

- تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية بما في ذلك التقييم المتواصل لكل المخاطر المادية التي يمكن أن تؤثر بالسلب على تحقيق أهداف البنك.
- ضمان تنفيذ ضوابط رقابية تكفل التقيد باللوائح والقوانين، وضمان الإبلاغ إلفوري عن حالات عدم الامتثال للإدارة.

3- <u>مسئولية لجنة إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المصرفية</u> :-

ويطلق عليها أحيانا لجنة إدارة الأصول والالتزامات ، وتتمثل مهامها وصلاحياتها فيما يلي[44]:(الزاير إنتصار بسمة 2013): أ- تقوم إدارة المخاطر بتحديد كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك لذا يجب على اللجنة الحصول على جميع التقارير والبيانات التي تمكنها من تحقيق ذلك.

ب- على اللجنة تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها البنك كما يتوجب عليها اطلاع المجلس بأية تغيرات جوهرية تطرأ على وضع البنك دون تأخير.

ج- يجب أن تقوم اللجنة بالتأكد من وجود نظام مناسب لإدارة المخاطر في البنك على أن يوفر هذا النظام الحد الأدنى مما يلي[45] (محمد مجيد سليم ، بشار الرواشدة 2014):-

- توفير المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
- تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتقبة بالأنشطة البنكية.

---

[44]) **الزاير إنتصار بسمة** : " **دور حوكمة المصارف في إدارة مخاطر عدم التسديد في البنوك التجارية**" - كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر – 2013 – ص ص 52:53.

[45]) **محمد مجيد سليم ، بشار الرواشدة** : " **تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية** " – جامعة عمان العربية – 2014 – ص ص 9 : 14.

- إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها.

ويرى الباحث : أن حاجة البنوك للحوكمة المصرفية تتوقف على ببيئة الأعمال التي تنشط فيها والتي تتسم بدرجة مخاطر عالية للمتعاملين الاقتصاديين وهو ما يدفع إلى ضرورة وجود مبادئ, واعتبارات تضع إطاراً دولياً لإدارة المخاطر وتقليلها وتعمل على مسايرة المتغيرات العالمية لأن القضية الأساسية في إدارة البنوك هي قضية إدارة المخاطر، لذا حاولت العديد من المنظمات وضع مبادئ ومعايير للحوكمة تساعد على ذلك منها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، إذ تقع مسئولية تطبيق هذه المبادئ على مجلس إلإدارة في البنك من جهة، ومسئولية إدارة المخاطر من جهة أخرى، بالإضافة إلى كل من الإدارة العليا ولجنة المخاطر.

القسم الخامس : الدراسة الميدانية ومناقشة نتائجها

من خلال هذا القسم عرض الباحث نتائج الدراسة الميدانية لبحث "أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية للحد منها (دراسة ميدانية على البنوك التجارية)" في ضوء فروض الدراسة التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

أساليب التحليل الإحصائي:

تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences وتم

التحليل الإحصائي باستخدام الحاسب الآلي من خلال برنامج الحزم الإحصائية SPSS V. 25، وتعد هذه الخطوة – تفريغ البيانات– خطوة تمهيدية لتبويب البيانات وتحليلها، ومن خلاله تم:

1- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لاختبار ثبات متغيرات الدراسة.
2- اختبار صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل إرتباط بيرسون بين أبعاد الدراسة وإجمالي الاستقصاء.
3- الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدولة البيانات في صورة جداول (المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، والوزن النسبي المئوي) لمتغيرات الدراسة.
4- العلاقات الإرتباطية بمعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة فروض الدراسة.
5- تحليل الانحدار البسيط لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للتحقق من صحة فروض الدراسة.

أولاً: قياس الاعتمادية (الثبات والصدق للاستبيان):

ثبات الاستبيان:

للتحقق من ثبات الاستبيان لإمكانية الاعتماد على نتائج الاستبيان استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (1) ثبات العبارات لأبعاد الاستبيان

متغيرات الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا
مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	5	0.973

تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	5	0.978
تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	5	0.970
إجمالي الاستبيان	15	0.991

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جميعها قيم مرتفعة حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (0.973، 0.978، 0.970) لأبعاد الاستبيان (مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية – تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية – تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية) على التوالي وهي قيم مرتفعة أكبر من (0.5)، وكانت قيمة ألفا لإجمالي الاستبيان (0.991) وهي قيمة مرتفعة أكبر من (0.5)، وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية العبارات وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

صدق الإتساق الداخلي للاستبيان:

تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان والتي نتجت عن تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة، وقام الباحث بحساب صدق الإتساق الداخلي كالآتي:

جدول (2) صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان

أبعاد الاستبيان		**إجمالي الاستبيان**
مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	**معامل ارتباط بيرسون**	**0.980** (**)
	الدلالة المعنوية	**0.001**
تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	**معامل ارتباط بيرسون**	**0.992**(**)
	الدلالة المعنوية	**0.001**
تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	**معامل ارتباط بيرسون**	**0.988** (**)
	الدلالة المعنوية	**0.001**

من جدول صدق الاتساق الداخلي السابق لأبعاد الاستبيان نجد أن معامل الارتباط بين أبعاد

الاستبيان وإجمالي الاستبيان دالة معنوياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يؤكد على صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان وبلغت قيم معامل إرتباط بيرسون بين (0.980، 0.992، 0.988) لكل (مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية – تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية – تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية) على التوالي.

نتائج وصف عبارات الاستبيان:

جدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية

العبارات	البنك الأهلي المصري			بنك مصر			بنك القاهرة		
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي
يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة أداء البنك	4.38	1.11	87.69	4.16	1.28	83.24	3.84	1.57	76.84
مجلس الادارة على دراية كاملة بالحوكمة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر	4.46	1.17	89.23	4.27	1.24	85.41	3.87	1.51	77.37
تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تجنب الفشل المالي ومخاطر التعثر	4.33	1.15	86.67	4.24	1.23	84.86	3.61	1.60	72.11
يتمتع البنك بميزة تنافسية ملموسة نتيجة تطبيق آليات الحوكمة	4.44	1.12	88.72	4.35	1.27	87.03	3.84	1.57	76.84
تطبيق الحوكمة يؤدي إلى المحافظة على رأس المال وحماية حقوق المودعين والمساهمين	4.36	1.25	87.18	4.19	1.33	83.78	3.71	1.54	74.21
مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	4.39	1.10	87.90	4.24	1.20	84.86	3.77	1.49	75.47

يتبين من الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي لعبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية ما يلي:

- كان المتوسط لإجمالي موافقة العينة على عبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية (4.39) بوزن نسبي (87.9%) لعينة البنك الأهلي المصري، وكان ترتيب البنك الأول لمدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بمتوسط (4.24) بوزن نسبي (84.86%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بمتوسط (3.77) بوزن نسبي (75.47%).
- تراوحت متوسطات إجابة عينة البنك الأهلي المصري على العبارات بين (4.33–4.46) بوزن نسبي (86.67%–89.23%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية كما بالجدول أعلاه.
- تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك مصر على العبارات بين (4.16–4.35) بوزن نسبي (83.24%–87.03%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية كما بالجدول أعلاه.
- تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك القاهرة على العبارات بين (3.61–3.87) بوزن نسبي (72.11%–77.37%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية كما بالجدول أعلاه.

جدول (4) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية

العبارات	البنك الأهلي المصري			بنك مصر			بنك القاهرة		
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي
يعتمد البنك على نموذج خاص لإدارة المخاطر	4.28	1.36	85.64	4.19	1.33	83.78	3.63	1.63	72.63
تقدم القوائم المالية افصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب.	4.21	1.22	84.10	4.00	1.41	80.00	3.66	1.58	73.16
يتم وضع سياسات لرقابة المخاطر المصرفية لتحقيق عملية الافصاح	4.26	1.25	85.13	3.97	1.46	79.46	3.71	1.61	74.21
يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية	4.33	1.34	86.67	4.43	1.24	88.65	3.45	1.61	68.95
يكفل تطبيق الحوكمة الافصاح عن البيانات بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية	4.21	1.26	84.10	4.32	1.23	86.49	3.76	1.57	75.26
تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	4.26	1.25	85.13	4.18	1.26	83.68	3.64	1.54	72.84

- **يتبين من الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي لعبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية ما يلي:**

- كان المتوسط لإجمالي موافقة العينة على عبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية (4.26) بوزن نسبي (85.13%) لعينة البنك الأهلي المصري، وكان ترتيب البنك الأول لموافقة العينة على تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بمتوسط (4.18) بوزن نسبي (83.68%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بمتوسط (3.64) بوزن نسبي (73.84%).
- تراوحت متوسطات إجابة عينة البنك الأهلي المصري على العبارات بين (4.21–4.33) بوزن نسبي (84.1%–86.67%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.
- تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك مصر على العبارات بين (3.97–4.32) بوزن نسبي (79.46%–86.49%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.
- تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك القاهرة على العبارات بين (3.45–3.76) بوزن نسبي (68.95%–75.26%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.

جدول (5) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات بعد تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية

العبارات	البنك الأهلي المصري	بنك مصر	بنك القاهرة

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي المئوي
تطبق الادارة العليا نظام فعال للرقابة الداخلية يعمل على الحد من المخاطر المصرفية	4.36	1.18	87.18	4.27	1.26	85.41	3.53	1.52	70.53
تقوم لجنة إدارة المخاطر بتحديد كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك	4.15	1.42	83.08	4.16	1.42	83.24	3.50	1.61	70.00
تقوم لجنة إدارة المخاطر بتزويد مجلس الادارة بتقارير عن مخاطر السيولة والسوق والائتمان	4.05	1.36	81.03	4.24	1.19	84.86	3.58	1.50	71.58
تتأكد اللجنة من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المرسومة.	4.41	1.09	88.21	4.19	1.33	83.78	3.63	1.50	72.63
يلتزم البنك باتباع تعليمات البنك المركزي بشأن تكوين مخصصات عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان.	4.41	1.19	88.21	4.05	1.45	81.08	3.58	1.55	71.58
تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	4.28	1.20	85.54	4.18	1.24	83.68	3.56	1.51	71.26

يتبين من الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي لعبارات تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية ما يلي:

* كان المتوسط لإجمالي موافقة العينة على عبارات تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية (4.28) بوزن نسبي (85.54%) لعينة البنك الأهلي المصري،

وكان ترتيب البنك الأول لموافقة العينة على تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بمتوسط (4.18) بوزن نسبي (83.68%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بمتوسط (3.56) بوزن نسبي (71.26%).

* تراوحت متوسطات إجابة عينة البنك الأهلي المصري على العبارات بين (4.05–4.41) بوزن نسبي (81.03%–88.21%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.

* تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك مصر على العبارات بين (4.05–4.27) بوزن نسبي (81.08%–85.41%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.

* تراوحت متوسطات إجابة عينة بنك القاهرة على العبارات بين (3.50–3.63) بوزن نسبي (70.00%–72.63%) وتشير تلك النسب إلى موافقة عينة الدراسة على عبارات تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية كما بالجدول أعلاه.

التحقق من صحة فروض الدراسة:

جدول (6) مصفوفة الإرتباط لتوضيح العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

المتغيرات		مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية
مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	معامل ارتباط	1	0.958**	0.943**
	الدلالة المعنوية		0.001	0.001
تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	معامل ارتباط	0.958**	1	0.980**
	الدلالة المعنوية	0.001		0.001
تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	معامل ارتباط	0.943**	0.980**	1
	الدلالة المعنوية	0.001	0.001	

* يتضح من الجدول السابق للعلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة، وجود علاقة إرتباطية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية وكل من تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية وتأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية حيث بلغتي قيمتي معامل ارتباط (0.958، 0.943) على التوالي.

التحقق من صحة الفرض الأول : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.

جدول (7) إختبار الانحدار البسيط لتأثير تطبيق البنك لآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية

المتغيرات	معامل الإنحدار (B)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تأثير تطبيق البنك لآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	**1.02**	**0.958**	**0.917**	**1242.29**	**35.246**	**0.001**

يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق البنك لآليات الحوكمة وجودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية بلغ (0.958) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (0.001)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R2) التي بلغت (0.917) للانحدار نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق البنك لآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية بنسبة (91.7%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) (1242.29) بمستوى معنوية (0.001) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

تم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين تطبيق البنك لآليات الحوكمة وجودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (35.246) بمستوى معنوية (0.001) مما يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

مما سبق نرفض الفرض الأول العدمي: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.

ونقبل الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.

التحقق من صحة الفرض الثاني : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

جدول (8) إختبار الانحدار البسيط لتأثير تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها

المتغيرات	معامل الإنحدار (B)	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة ف (F)	قيمة ت (t)	مستوى المعنوية
تأثير تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها	**0.987**	**0.943**	**0.890**	**906.292**	**30.105**	**0.001**

يتضح من الجدول السابق لتحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة معامل الارتباط (R) بين تطبيق البنك لآليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها بلغ (0.943) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05) وكانت مستوى المعنوية للعلاقة (0.001)، ومن خلال نتائج معامل التحديد (R2) التي بلغت (0.890) نجد أن هناك تأثير معنوي عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق البنك لآليات الحوكمة على تقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها بنسبة (89.0%) وباختبار معنوية نموذج الإنحدار بالاعتماد على قيمة (ف) (906.292) بمستوى معنوية (0.001) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

تم من خلال النموذج اختبار معنوية معامل الانحدار (B) والذي يوضح وجود علاقة طردية بين تطبيق البنك لآليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها وبالاعتماد على قيمة (ت) والتي بلغت (30.105) بمستوى معنوية (0.001) مما يظهر معنوية معامل الانحدار (B).

مما سبق نرفض الفرض الثاني العدمي: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

ونقبل الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

جدول (9) اختبار التباين الأحادي للفروق بين عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة لكل من (البنك الأهلي المصري) و(بنك مصر) و(بنك القاهرة)

البنك	المتغيرات	العينة	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة المعنوية
البنك الأهلي المصري	مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	مسئولي الالتزام	7	4.37	1.01	0.004	0.996
		موظفي الائتمان	22	4.41	1.17		
		المراجعين الداخليين	10	4.38	1.11		
		الإجمالي	39	4.39	1.10		
	تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	7	4.40	1.04	0.596	0.6
		موظفي الائتمان	22	4.38	1.22		
		المراجعين الداخليين	10	3.88	1.48		
		الإجمالي	39	4.26	1.25		
	تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	7	4.29	1.21	0.696	0.5
		موظفي الائتمان	22	4.45	1.09		
		المراجعين الداخليين	10	3.90	1.46		
		الإجمالي	39	4.28	1.20		
بنك مصر	مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	مسئولي الالتزام	6	4.00	1.31	0.187	0.8
		موظفي الائتمان	20	4.34	1.17		
		المراجعين الداخليين	11	4.20	1.30		
		الإجمالي	37	4.24	1.20		
	تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	6	3.90	1.48	0.318	0.7
		موظفي الائتمان	20	4.33	1.16		
		المراجعين الداخليين	11	4.07	1.39		
		الإجمالي	37	4.18	1.26		

	تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	6	3.90	1.30	0.401	0.7
		موظفي الائتمان	20	4.35	1.18		
		المراجعين الداخليين	11	4.04	1.39		
		الإجمالي	37	4.18	1.24		
بنك القاهرة	مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية	مسئولي الالتزام	8	3.43	1.67	0.631	0.5
		موظفي الائتمان	21	4.02	1.41		
		المراجعين الداخليين	9	3.51	1.58		
		الإجمالي	38	3.77	1.49	0.029	1.0
	تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	8	3.55	1.69		
		موظفي الائتمان	21	3.70	1.55		
		المراجعين الداخليين	9	3.60	1.56		
		الإجمالي	38	3.64	1.54		
	تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية	مسئولي الالتزام	8	3.70	1.43	0.1	0.9
		موظفي الائتمان	21	3.59	1.56		
		المراجعين الداخليين	9	3.38	1.60		
		الإجمالي	38	3.56	1.51		

يتضح من الجدول السابق اختبار التباين الأحادي للفروق بين عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة لكل من (البنك الأهلي المصري) و(بنك مصر) و(بنك القاهرة) ما يلي:

- **<u>بالنسبة للبنك الأهلي المصري:</u>** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين عينة الدراسة (مسئولي الالتزام) و(موظفي الائتمان) و(المراجعين الداخليين) لكل من (مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية) و(تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية) و(تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية) حيث كانت قيم (ف) جميعها غير دالة إحصائياً.
- **<u>بالنسبة لبنك مصر:</u>** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين عينة الدراسة (مسئولي الالتزام) و(موظفي الائتمان) و(المراجعين الداخليين) لكل من (مدى

تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية) و(تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية) و(تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية) حيث كانت قيم (ف) جميعها غير دالة إحصائياً.

- **<u>بالنسبة لبنك القاهرة:</u>** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين عينة الدراسة (مسئولي الالتزام) و(موظفي الائتمان) و(المراجعين الداخليين) لكل من (مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية) و(تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية) و(تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية) حيث كانت قيم (ف) جميعها غير دالة إحصائياً.

- <u>نتائج الدراسة التطبيقية</u> :

1- كان ترتيب البنك الأهلي المصري الأول لمدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية بوزن نسبي (87.9%)، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بوزن نسبي (84.86%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بوزن نسبي (75.47%).

2- كان ترتيب البنك الأهلي المصري الأول لتأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية بوزن نسبي (85.13%)، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بوزن نسبي (83.68%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بوزن نسبي (73.84%).

3- كان ترتيب البنك الأهلي المصري الأول لتأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية بوزن نسبي (85.54%)، يليه عينة بنك مصر في الترتيب الثاني بوزن نسبي (83.68%)، وأخيرا عينة بنك القاهرة في الترتيب الثالث بوزن نسبي (71.26%).

4- وجود علاقة إرتباطية ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية وكل من تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية وتأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية.

5- تم رفض الفرض الأول العدمي: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر

المصرفية، وقبول الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتحقيق جودة التقارير المالية في البنوك التجارية وتحقق الافصاح عن المخاطر المصرفية.

6- تم رفض الفرض الثاني العدمي: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها، وقبول الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق آليات الحوكمة وتقليل المخاطر المصرفية أو الحد منها.

القسم السادس : نتائج الدراسة والتوصيات

- **اولاً : نتائج الدراسة :-**

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :-

- الافصاح الكافي والسليم عن المخاطر المصرفية يُحسن من جودة التقارير المالية وبالتالي يوفر المصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة فيها ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة من جميع الأطراف.
- يعد وجود الحوكمة المصرفية أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي فعال يعمل على تحسين إدارة البنك بشكل عام

وادارة المخاطر بشكل خاص حيث يعمل هذا النظام على تحديد الجهات وتوزيع المهام بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية إدارة المخاطر.

- تطبيق آليات الحوكمة في البنوك التجارية ساهم بشكل كبير في الافصاح عن المخاطر المصرفية وتحقيق جودة في التقارير المالية مع توفير الملائمة والموثوقية في المعلومات المالية الواردة بها.

- أن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي أصبح ضرورة حتمية لتحقيق المنافسة بين البنوك التجارية في سوق العمل المصرفي، وبالتالي الحفاظ على إستمراريتها.

- أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز المصرفي يقوم على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في دفع البنوك التجارية إلى الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل.

– أن نجاح نظام الحوكمة في البنوك يتوقف على دور الفاعلين الأساسيين الأطراف الداخلية وهم (حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، والمراجعون الداخليون) والأطراف الخارجية(المودعين ، صندوق تأمين الودائع ، وسائل الإعلام ، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني والمراقبين الخارجيين).

– هناك دور للحوكمة المصرفية تحقيق الرقابة الخارجية من خلال جودة الإفصاح والشفافية وذلك بإتاحة كافة المعلومات والبيانات التي يستخدمها أصحاب المصالح(الدائنين، الأجهزة الرقابية، وكالات التقييم والتصنيف، المجتمع) في تقييم أداء البنك، للتعرف على مدى تحقيق الإدارة الفاعلية والكفاءة في استخدام والحفاظ على موارد البنك بما يضمن استقراره ويجنبه الأزمات والمشاكل، ومن ثم يتخذ أصحاب المصالح قراراتهم بناء على الأداء وطبقاً لمصلحة كل منهم في البنك.

ثانياً : توصيات الدراسة :-

- أنه يجب علي كافة البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي المصري السعي و الحرص علي التطبيق الكلي لمبادئ الحوكمة وفقاً لمقررات لجنة بازل حول الحوكمة كونها تساهم في بيئة مصرفية قوية قادرة علي الدخول إلى المنافسة المحلية والعالمية .
- العمل على نشر مفهوم الحوكمة المؤسسية لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والجمهور.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك تكون تحت إشراف مباشر للبنك المركزي المصري.
- بذل الجهود لتبني مفهوم الحوكمة من كل النواحي من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الإقتصادية.
- حث مجالس الإدارة في البنوك التجارية بأهمية تطبيق الحوكمة وزيادة معدلات الإفصاح في تقاريرها لتفادي جرائم الإحتيال والتلاعب من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للبنك.
- يجب على البنوك تبني مناهج لإدارة المخاطر المصرفية لها فاعلية أكثر في التحكم بدرجات مختلف المخاطر.
- ضرورة إلزام البنوك التجارية بإنشاء إدارة مستقلة للمخاطر المصرفية كجزء أساسي من إدارة البنك.
- ضرورة وضع مؤشرات لإكتشاف المخاطر المصرفية قبل وقوعها والتعرف على أساليب وطرق الحد منها وتقليل أثارها.

قائمة المراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- أبو زر عفاف اسحق محمد 2016 : " استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني ، رسالة دكتوراة ، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية ، قسم المحاسبة ، الاردن ، 2016.

2- أحمد حسن عامر : " القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر الائتمانية في البنوك" – مجلة اكاديمية السادات للعلوم الادارية – العدد الرابع – 2016 – ص ص 119 – 121.

3- أحمد محمد مصبح : " إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل" – رسالة ماجستير – تخصص المحاسبة والتمويل – الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين – 2017– ص 17.

4- أسماء رزق دسوقي : " الافصاح المحاسبي عن المخاطر المالية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وأثره على عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية " – رسالة ماجيستير غير منشورة– كلية التجارة – جامعة القاهرة – 2014– ص92.

5- الامام أحمد، فتح الرحمن الحسن، 2015 : " تطبيق معيار العرض والافصاح للبنوك الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية – بالتطبيق على عينة من البنوك الاسلامية "

– مجلة العلوم الاقتصادية – عمادة البحث العلمي – العدد16 – جزء 2 – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – 2015 – ص ص 78 : 94.

6- الزاير إنتصار بسمة : " دور حوكمة المصارف في إدارة مخاطر عدم التسديد في البنوك التجارية" – كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة محمد خيضر– بسكرة – الجزائر – 2013– ص ص 52:53

7- إلهام مقدم وهناء طراد : " أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري "– مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير – كلية العلوم الإقتصادية – جامعة العربي التبسي – تبسه – الجزائر – 2016.

8- أمال عياري ، أبوبكر خوالد،" تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر" – ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري– جامعة محمد خيضر– بسكرة – الجزائر يومي6-7 مايو2012– ص33.

9- بادف عبد القادر: " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية و المصرفية " – مذكرة ماجستير – غير منشورة – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر – ص95.

10- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي : " حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة" – دار إليازوري للنشر والتوزيع – عمان – الأردن – 2013– ص161.

11- حبار عبد الرازق : " الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي–حالة دول شمال إفريقيا "–مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة إلشلف – الجزائر – العدد السابع – 2017 – ص 80.

12- حمادة ، رشا : " قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية(دراسة ميدانية في بورصة عمان)" – المجلة الأردنية في إدارة الأعمال – المجلد10 – العدد(4) –2017 – ص674.

13- – رزيق كمال، كورتل فريد : " تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية– حالة البنوك الجزائرية " – مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي حول":إدارة إلمخاطر وإقتصاد إلمعرفة – إلأردن – يومي 16 ، 17 (2017) – ص3.

14- زبير عياش : "تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية أم البواقي"– رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر – 2016 – ص84.

15- سامي، مجدي محمد : " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية" – مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية – العدد رقم (2) – المجلد 46 – يوليو 2009 – ص22.

16- سليم بن رحمون – سميحة بوحفص 2018 : " التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية " – مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وادارة الأعمال – جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر – العدد 6 – مارس 2018 – ص ص 97 : 123.

17- شادي صالح البجيرمي :" دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"– مذكرة ماجستير في المحاسبة –جامعة دمشق– 2016 ، ص ص: 21–22.

18- شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي:" أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقة – منشورة بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد الأول من ديسمبر – 2017 – ص113.

19- طارق عبد العال حماد : " حوكمة الشركات (المفاهيم–المبادئ–التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف " – الدار الجامعية – الإسكندرية – 2016 – ص23.

20- عبد الرزاق حسن الشيخ : " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها على سعر السهم " – رسالة ماجيستير – الجامعة الإسلامية – غزة 2015 – ص47.

21- فاتح دبلة، محمد جلاب : " الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر" – مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال – جامعة محمد خيضر بسكرة – العدد الإفتتاحي – 2016 – ص ص 210–212.

22- فروم، محمد الصالح 2016: " ، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من– المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة " المجلة الاردنية في إدارة الاعمال ، المجلّد 12 ، العدد 3 ، 2016 ، ص ص 667 – 690.

23- قروانـي ، أسـامة 2015 : " أثـر تطبيـق حوكمـة الشـركات علـى جـودة المعلومـات الماليـة والافصاح المحاسبي " رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح الجزائر – 2015 – ص90.

24- محمد حلمي الجيلبني : " الحوكمة في الشركات " – دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع – الطبعة الاولى – عمان الاردن – 2015 – ص87.

25- محمد مصطفى سليمان : " حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين"- الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر- 2008 - ص 288.

26- محمد مصطفى سليمان : " دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة" - الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر- 2009 - ص 309.

27- محمد مجيد سليم ، بشار الرواشدة : " تحليل محتوى افصاحات إدارة المخاطر كما وردت في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " - جامعة عمان العربية - 2014 - ص ص 9 : 14.

29- ممدوح صادق محمد الرشيدي : " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية " مجلة البحوث التجارية المعاصرة - كلية التجارة - جامعة سوهاج - مجلد26 - عدد2 - 2012 - ص ص 31 : 32 .

30- نرمين محمود محمد موسى 2008:" قياس المخاطر المصرفية والافصاح عنها في القوائم والتقارير المالية للبنوك التجارية " ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، قسم المحاسبة.

31- نوى فطيمة الزهرة 2017: " أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية" رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2017.

31- هشام حسن عواد المليجي ، عماد سعد محمد الصياد 2012 : " مدى كفاية الافصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية لمقررات بازل"- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس - العدد4 - المجلد3 - أكتوبر2012 - ص110.

32- وفاء، محمد عبدالصمد2008 : " القياس والافصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل (بين النظرية والتطبيق)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد32 ، العدد الأول ، 2008.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية : References

1- Eric Lamarque, "Gestion bancaire", node&pearson, collection dirigée par Jérom caby, éducation France,2003, P :67.

2- Elshandidy, Tamer. Neri, Lorenzo. (2015) , ' Corporate Governance. Risk Disclosure Practices, and Market Liquidity: Comparative Evidenece from the UK and Italy" , Journal of corporate Governance: An International Review, pp 1-25.

3- Hamid Salman, Bilal Aziz, Hasan Nazir,2016 ; Empirical evidence from banking sector Pakistan" International Journal of Research in finance and Marketing, Vol.6, Issue 6, PP 209-219.

4- Nermine S.M. Hassan,2014 " Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality" International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1); August 2014.

5- Jonas Oliveira, Lu´ cia Lima Rodrigues, Russell Crai, 2011 : "Risk-related disclosure practices in the annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study"

6- Julian Roche, Corporate governance in Asia, Routledgeedition, London, 2015, p 6.

7- Regina & Maria & Aytekin, 2016 : " Enhancing Loan Quality Through Transparency : Evidence from the European Central Bank Loan Level Reporting Initiative " - University of Southern California, May 2016

8- Karthik Balakrishnan : " Post Loss/Profit Announcement Drift " Journal of Accounting & Economics (JAE) , Vol.50 , No.1 , 2017.

الملاحـــــــــــق

ملحق رقم (1)

استمارة الاستقصاء المقدمة لعينة مختارة من البنوك التجارية (الاهلى – مصر – القاهرة)

الأستاذ المحترم : مسئول الالتزام / موظف الائتمان / المراجع الداخلي بالبنك .....

تحية طيبة وبعد ....

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان :-

(اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية للحد منها – دراسة ميدانية على البنوك التجارية)

وتعتمد هذه الدراسة على قائمة الاستبيان المرفقة والتي تحتوي على ورقة واحدة لذا يرجى من سيادتكم مشكوراً المساعدة في استيفاء هذا الاستبيان وسوف تكون اجابتكم موضع اهتمام كبير من قبل الباحث لما لها من أهمية كبيرة في إخراج البحث بصورة جيدة لمعرفة اثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية والافصاح عن المخاطر المصرفية للحد منها ويود الباحث أن يوضح أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة ، إذ أن أفضل إجابة هي التي تعبر عن الرأي الحقيقي بالنسبة لكل عنصر من عناصر قائمة الاستقصاء ، والباحث يقدم خالص شكره وعظيم امتنانه لتعاونكم معه وتفضلكم بإستيفاء الرأي في الاستقصاء الذي بين أيديكم . علماً بأن البيانات والآراء المبداه لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وسوف تحاط بكل سرية على أن يكون عرض النتائج النهائية بشكل إجمالي لايمثل وجهات نظر فردية. وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام والتقدير ،،،،

الباحث / علاء كامل حسن

ملحق رقم (2)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمستبعدة والمقبولة على مستوى فئات عينة البحث

عند توزيع القوائم

تم توزيع قوائم الاستقصاء على المستقصى منهم بجهات عملهم المختلفة على النحو التالي:

بيان عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستبعدة والمقبولة على مستوى فئات عينة البحث

وظائف المستقصى منهم بنوك العينة المختارة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستبعدة	عدد القوائم المقبولة	مسئولي الالتزام	موظفي الائتمان	المراجعين الداخليين	اجمالي القوائم المقبولة
البنك الأهلي المصري	40	1	39	7	22	10	39
بنك مصر	40	3	37	6	20	11	37
بنك القاهرة	40	2	38	8	21	9	38
الاجمالي	120	6	114	21	63	30	114

ملحق رقم (3)

المتغيرات / مقاييس درجة الموافقة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
اولاً : مدى تطبيق البنك لآليات الحوكمة المصرفية:-					
1- يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنك					
2- مجلس الادارة على دراية كاملة بالحوكمة خاصة فيما يتعلق بالمخاطر					
3- تطبيق الحوكمة المصرفية يؤدي إلى تجنب الفشل المالي ومخاطر التعثر					

4- يتمتع البنك بميزة تنافسية ملموسة نتيجة تطبيق آليات الحوكمة **5- تطبيق الحوكمة يؤدي إلى المحافظة على رأس المال وحماية حقوق المودعين والمساهمين** **ثانياً: تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية وتحقيق الافصاح عن المخاطر المصرفية:** **1- يعتمد البنك على نموذج خاص لإدارة المخاطر** **2- تقدم القوائم المالية افصاحات كافية وملائمة في الوقت المناسب.** **3- يتم وضع سياسات لرقابة المخاطر المصرفية لتحقيق عملية الافصاح** **4- يلتزم البنك بمعايير لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية** **5- يكفل تطبيق الحوكمة الافصاح عن البيانات باسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية** **ثالثاً: تأثير الحوكمة على الحد من المخاطر المصرفية:-** **1- تطبق الادارة العليا نظام فعال للرقابة الداخلية يعمل على الحد من المخاطر المصرفية** **2- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتحديد كافة أنواع المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك** **3- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتزويد مجلس الادارة بتقارير عن مخاطر السيولة والسوق والائتمان** **4- تتأكد اللجنة من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المرسومة.** **5- يلتزم البنك بإتباع تعليمات البنك المركزي بشأن تكوين مخصصات عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان.**					